سلام القدس بين مقاربتين: الوظيفية وتفكيك الاستعمار الاستيطاني

هيئة التحرير «المقدسية»

مقدمة

لا سلام في فلسطين دون حل قضية القدس على قاعدة إحقاق الحقوق الوطنية، وكذلك لا سلام للأديان السماوية الثلاثة وأتباعها في كل أرجاء العالم دون تحقيق هذا السلام. فالقدس كانت، ولا زالت، طوال تاريخها مفتاح الحرب وكذلك مفتاح السلام الذي غاب في التاريخ الحديث والمعاصر للمدينة بسبب الغزوة الصهيونية والادعاء بأن لليهود حقوقًا حصرية في المدينة دون غيرهم. وعلى هذا الأساس نتساءل حول المقاربة لتحقيق السلام في القدس ومنها لفلسطين والعالم، ونتناول بالتحليل بشكل موجز ومكثف المقاربة القائمة والممارسة على الأرض، ممثلة بالحل المدني الوظيفي بديلًا للحقوق السياسية والوطنية في المدينة، التي تفترض أن «السلام الإسرائيلي» ممكن من خلال الفرض وتقديم بعض الحقوق المدنية الشكلية، ونقيض تلك الأطروحة، ممثلًا بحالة الاستيطان الاستعماري لفلسطين ومنها القدس، والتي تؤكد أن السلام للقدس وفلسطين والعالم غير ممكن دون التخلص

من الاستعمار الاستيطاني والاحتلال. ثم نتطرق إلى حصيلة الصراع أو ناتجه بين الأطروحة ونقيضها. ونحاجج أن المقاربة الوظيفية قاصرة عن جلب السلام للمدينة ومنها لفلسطين، لأنها مقاربة عاجزة عن حل جذر المشكلة المتمثل بـ «الاستيطان الاستعماري في المدينة» وادعاء الصهيونية ودولتها إسرائيل بأن المدينة والحقوق فيها هي حصرية لليهود فقط دون سواهم مما يخرج فلسطينيي المدينة مسلمين ومسيحيين من نطاق هذه الحقوق.

مدخل رقم (1): مقاربة الحقوق المدنية والوظيفية كبديل عن السيادة والحقوق الوطنية

في القدس حالة تناقضية بين الحقوق الوطنية لأبناء الشعب الفلسطيني الذي يعيش وينام ويقوم ويكافح فيها يوميًّا، وذلك كجزء من حقوق الشعب الفلسطيني عامة، وبين النظرة/ والممارسة الصهيو – غربية تجاهها.

عوضًا عن الادعاء الصهيوني بحصرية الحقوق في القدس على اليهود، يجد المرء أن هنالك، على المستوى الغربي، من لا يزال يتعامل مع المدينة وكأنها مجرد مدينة دولية وفقًا لقرار التقسيم لعام 1947 والذي خلق تدويلًا للمدينة، انطلاقًا من كونها مدينة مقدسة للديانات الثلاث. وبالتالي لا يعير قسم ممن لهم هذه النظرة/ الممارسة اهتمامًا لما هو أكثر من ضمان الحق في ممارسة حرية العبادة للأديان الثلاثة والحقوق المدنية للمقيمين في المدينة. يتبنى هذه النظرة اليوم كنائس وأطراف غربية لا زالت تعتبر القدس «مدينة الله» أكثر مما هي مدينة أهلها العرب الفلسطينيون. وهو ما لا يوافق عليه الفلسطينيون ككل، ومن ضمنهم المسيحيون الفلسطينيون الذين دعوا إلى تعريب الكنيسة الأرثوذكسية منذ كتب خليل السكاكيني كراسة بعنوان «النهضة الأرثوذكسية» ولا زالوا يدعون لذلك حتى اليوم (السكاكيني، 1913).

تشاطر البعثات الدبلوماسية في القدس النظرة المذكورة بصورة أخرى أيضًا طالما منح لها حق حرية الحركة في المدينة، ولا تعبأ هذه النظرة بالإجابة العملية على السؤال المتعلق بحق السيادة على المدينة. لذا، فهي تقبل وبعض الكنائس العمل في المدينة تحت أية سيادة قائمة

طالما أنها لا تقف حجر عثرة أمام ممارسة طوائفها لحريتهم في العبادة ولقنصلياتها وبعثاتها الدبلوماسية حرية العمل، وتكتفي في المقابل ببيانات التنديد بما تفعله سلطات الاحتلال وترديد المواقف الإنشائية من خلال هذه البيانات، ثم تمضي قدمًا في ممارسة حريتها الدينية وحريتها في الحركة وكأنه ليس بالإمكان ما هو أبدع مما هو كائن، ودون إجراءات تنفيذية لما يرد في بياناتها للدفاع عن حق الحريات وحقوق أبناء المدينة الأصليين التي تتآكل كل يوم أمام ناظريهم.

ويتصل بهذه الممارسة المتكيفة مع واقع السيطرة الصهيونية على المدينة أطروحات أوروبية، تدعو الفلسطينيين المقدسيين للانخراط في الانتخابات البلدية الإسرائيلية للمدينة كلما حان أوانها، وذلك كمدخل للحصول على حقوقهم المدنية وفي الخدمات، وكذلك أطروحات تدعو للتجنس بالجنسية الإسرائيلية والاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وفي إطار كهذا ليس غريبًا أن الدعم الدولي لتعزيز الوجود الفلسطيني في القدس لا يزيد على ملايين قليلة من الدولارات، كما أن هذا الدعم موجه لمشاريع «حيادية» لا تتحدى نظام السيطرة الإسرائيلي القائم في المدينة تحديًا فعليًّا. هذه المواقف المتسمة بالحياد الظاهر والانحياز الضمني للسيطرة الإسرائيلية على المدينة فتحت الباب أيضًا أمام الانتقال الكامل من بعض الجهات للدعم العلني لما يطلق عليه اسم السيادة الإسرائيلية على المدينة. عبّر عن ذلك نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة عام 2017، والدعم الكامل لحق إسرائيل في السيطرة على المدينة وعلى كل فلسطين.

استغلت النظرة السابقة الداعية لمجرد حقوق مدنية ودينية، وبالتالي للتكيف مع السيادة الإسرائيلية على المدينة تأجيل اتفاقية أوسلو لبحث موضوع القدس إلى ما سمّي بـ «مفاوضات الوضع الدائم»، ورغم أن اتفاقية أوسلو لعام 1993 قد جعلت التأجيل مؤقتًا إلى حين التوصل إلى الاتفاق النهائي الذي حلّ موعده في عام 1999، إلا أن عدم التوصل إلى حل سياسي في ذلك العام وانسداد الأفق السياسي أمامه حتى اليوم قد جعل المقاربة الوظيفية لتحقيق الحقوق المدنية والدينية تحت سلطة الاحتلال القائمة تستمر حتى اليوم.

وفي إطار ذلك اضطر الأردن للاستمرار في رعايته للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في ظل استمرار احتلال المدينة، والتي تتم وفق بنود اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994، واتفاقية الملك عبدالله الثاني والرئيس محمود عباس لعام 2013. كانت الأردن ترى أن هذه الممارسة ستستمر إلى حين استقلال فلسطين، ولكن حيث إن ذلك لم يحدث منذ أوسلو 1993 وحتى اليوم، فقد أصبحت الرعاية الهاشمية عرضة للتآكل والتهميش من قبل إسرائيل بسبب إجراءاتها المتصاعدة لتقسيم الأقصى مكانيًّا وزمانيًّا، ونشاطات منظمات جبل الهيكل الساعية لبناء الهيكل على أنقاض الأقصى، وترويج الحكومة الإسرائيلية لإشراك السعودية مع الأردن أو كبديل عنه في إدارة شؤون الأقصى، وذلك في ظل استمرار السيادة الإسرائيلية وكأن الأمر لا يتعدى إجراء ترتيبات وظيفية لحل قضية القدس بدلًا من الحل السياسي القائم على احترام الحقوق الفلسطينية في المدينة وحقهم في السيادة على مدينتهم.

في ظل تأجيل بحث موضوع القدس في المفاوضات، ازداد السعي وراء حلول مدنية ووظيفية في المدينة، حيث ارتبطت كل مناحي الحياة للمقدسيين، مهنيين وعمالًا وغيرهم بإسرائيل ومؤسساتها بحالة من اللاخيار في هذا الشأن، واستمرت مؤسسات العالم بقبول العمل تحت السيادة الإسرائيلية في المدينة حتى يتم عكسها من خلال المفاوضات التي لم تؤتِ أكلها، لاسيما وأن العالم الغربي قد جعل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية رهنًا بموافقة إسرائيل على ذلك من خلال اتفاق تفاوضي، وهو ما لم يحصل بعد ما يزيد على ثلاثين عامًا على توقيع اتفاقية أوسلو.

تتجاهل أطروحة الحلول الوظيفية في إطار السيادة الإسرائيلية كل شيء للفلسطينيين، بمن فيهم المقدسيون، بما في ذلك حتى حقوقهم المدنية والوظيفية ليشمل ذلك حق كل الفلسطينيين المشروع حسب القوانين والمواثيق الدولية في الوصول إلى أماكنهم الدينية المقدسة المفتوحة للعالم ولكنها مغلقة عليهم، كما تتنكر لحق المقدسيين الفلسطينيين الديمقراطي بأن يكون لهم بلدية فلسطينية تمثلهم وتخدمهم؛ إذ حلّت إسرائيل المجلس البلدي (أمانة القدس) عام 1967. كما تتجاهل حق كل الفلسطينيين في الوصول إلى القدس

من أجل العلاج أو التسوق وحتى السياحة الداخلية. هذا ناهيك عن إنكار الحقوق السياسية للمقدسيين وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة لمنع أي تعبيرات فلسطينية في المدينة، وهو ما تم تسميته باسم «الفلسطنة المحجورة» والتي يقابلها أسرلة المؤسسات في القدس مع إبقاء التأسرل كخيار مستحيل أمام المقدسيين، كما ورد في نفس المقال (سالم، 2020). وكما أورد المحلل الإسرائيلي شاؤول أريئيلي أن (20) ألف مقدسي فقط قد حصلوا على الجنسية الإسرائيلية منذ عام 1967. وحتى بالنسبة لهؤلاء، فإن التأسرل هو خيار مستحيل، وذلك كحال فلسطينيي الداخل الذين حافظت غالبيتهم على هويتها الفلسطينية رغم حمل الهوية الإسرائيلية. وفي القدس يحدث الأمر ذاته، حيث رأى البعض أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على وجودهم في المدينة ومنع ترحيلهم يكون بالحصول على الجنسية الإسرائيلية فيما يحافظون على هويتهم الوطنية. وإذ أدركت إسرائيل هذا النزوع فقد باتت تشدد من شروط منح الجنسية الإسرائيلية للمقدسيين (أريئيلي، 2020).

تفترض المقاربة الوظيفية أن السلام في القدس يتحقق من خلال منح بعض الحقوق المدنية للمقدسيين الفلسطينيين، مما يؤدي وفق نفس الافتراض إلى تكيفهم مع نظام السيطرة الصهيوني في المدينة وتوقف أي أنشطة منهم للإخلال بأمن دولة إسرائيل. ولكن تحقيق هذا الافتراض لم يتم في ضوء التوسع الاستيطاني الاستعماري وتغلغله داخل المواقع الفلسطينية، وعمليات السيطرة على المسجد الأقصى المبارك وأملاك الكنائس وأعمال التنكيل والاعتقال وغيرها مما يجري في المدينة. فقد خلقت هذه الممارسات ردات فعل فلسطينية مقاومة من داخل القدس وخارجها ماضيًا وحاضرًا، ويبدو أن ذلك سيستمر مستقبلًا إذا بقي الحال على ما هو عليه.

خلاصة هذا الإطار أن الحلول الوظيفية المدنية التي يتم طرحها بتكيف مع السيطرة الإسرائيلية على المدينة قد وصلت إلى مأزق ونهاية مسدودة؛ إذ باتت تتآكل هي ذاتها، فلا يتم احترام حتى الحقوق الدينية والمدنية التي تدّعي إعطاءها، وهو ما يتطلب من الداعين لهذه النظرة أمريكيًّا وأوروبيًّا وعربيًّا القيام بمراجعة نقدية لما يطرحون وتقديم مقاربة بديلة.

مدخل رقم (2): المقاربة الاستيطانية الاستعمارية ووضعية القدس في إطارها

بتجاهله للإطار الاستيطاني الاستعماري، يسحب المدخل الأول القدس من إطارها الفلسطيني وينتزعها من أهلها ويركز على خصوصيتها الصهيونية وللعالم الغربي، متنكرًا من ناحية عملية لحقوق فلسطينييها وارتباطهم بشعبهم الفلسطيني، هذا وكأن تحقيق مصالح وأماني العالم في القدس لا يتحقق إلا بالتنكر لحقوق أهلها. هذه النظرة الاستشراقية تجاه القدس لا زالت قائمة وتحكم خطاب وسلوك العالم الغربي تجاه القدس الذي هو أقرب للخطاب التوراتي والخطاب والسلوك الصهيوني في المدينة، وفي هذا الإطار، لا عجب بأن يطلق على المسجد الأقصى المبارك اسم «جبل الهيكل» في الكتابات الأكاديمية الأوروبية. ومع قانون القومية الإسرائيلي لعام 2018، وصفقة القرن، بدا وكأن الخطاب الوظيفي المدني قد انتصر، فيما بدا خطاب الحقوق الوطنية الفلسطيني وكأنه اندحر.

على أن ما يظهر على السطح لا يؤدي إلا إلى التعتيم على مجموعة من الحقائق التي لا زالت ثابتة، والتي لم تنجح كل المحاولات لعكس مسارها، ومن هذه الحقائق ما يلي:

أولًا: إن واقع السيطرة الإسرائيلية في المدينة هو واقع لم يتم الاعتراف به في أي من القرارات الدولية بشأن فلسطين، فقد رفضت كل القرارات الدولية، سواء الصادرة من مجلس الأمن ومنها قرارات 252 لعام 1968، و267 لعام 1969 و298 لعام 1971، و452 لعام 1979، و478 لعام 1980، و678 لعام 1990 وغيرها، أو الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كقرار 2253 لعام 1967 وعشرات القرارات اللاحقة له عن ذات الجمعية. ورفضت هذه القرارات إجراءات ضم إسرائيل للقدس الشرقية واعتبرتها جزءًا من الأراضي المحتلة عام 1967 (شعبان 2011). أما بالنسبة للتدويل الوارد في قرار التقسيم عام 1947، فقد آل بعد عامين من صدوره إلى توصية من مجلس الوصاية بتدويل الأماكن المقدسة بشكل أساسيّ ووضع آلية لذلك التدويل، وذلك كما نص قرار الجمعية العامة رقم 303 لعام 1949، وذلك مع إبقاء الباب مفتوحًا لتدويل المدينة كلها ولكن دون وضع آلية لذلك، كما جرى

بالنسبة للأماكن المقدسة. وبعد اتفاق أوسلو لم تعد المواقف السياسية الدولية تتحدث عن تدويل القدس، بل عن حل متفق عليه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأنها، وعند بدء المفاوضات حول تقسيم القدس بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في كامب ديفيد عام 2000 انتهى كليًّا الحديث عن تدويل المدينة على المستويات السياسية الدولية، ما عدا الفاتيكان التي بقيت تنادي بوضع خاص مع ضمانات دولية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، معتبرين إياها مدينة الله التي يرنو إليها ملايين المؤمنين في شتى أرجاء الأرض، وبالتالي التي لا يملكها طرف بمفرده، وإنما يجب أن تتوافق الأديان السماوية الثلاثة بشأن ترتيبات التعايش المشترك لها جميعًا فيها (Vatican news, 2019).

ثانيًا: إن هناك استيطانًا استعماريًّا غير شرعي ومرفوض في القدس منذ عام 1967، مثلها في ذلك مثل باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة في ذات العام، ولكن على خلاف تلك الأراضي، فقد جرى بسط سريان القانون الإسرائيلي على القدس عام 1967، كما جرى إصدار قانون أساسي باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل عام 1980. وتتم، لاسيما في العقد الأخير، إزالة هذا الفارق عبر التوجهات الإسرائيلية لضم المستعمرات القائمة في الضفة والمنطقة (ج) إلى إسرائيل، كما وضعت مخططات إسرائيلية لجعل القدس الكبرى المضمومة إلى إسرائيل تتسع، حيث تخترق أجزاء واسعة من الضفة الفلسطينية بحيث تصل حدود القدس في السنوات القادمة إلى البحر الميت من الشرق، وإلى مشارف الخليل من الجنوب، وإلى مستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس، مما سيوفر تواصلًا مستقبليًّا مباشرًا بين القدس ومستعمرة آرييل القائمة على أراضي سلفيت. يعني ذلك كله جعل القدس الكبرى تطوق مدن ومحافظات بيت لحم ورام الله وأريحا وسلفيت وتحصر التوسع الإقليمي لهذه المحافظات، مما يلغي – لو استمر – إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًّا إلغاءً كاملًا.

وتتحدث الخطط الإسرائيلية حتى عام 2050 عن مناطق صناعية ومنتجعات سياحية ومرافق هايتك وشبكات فنادق وسكك حديد ومطار ضخم وغير ذلك في نطاق القدس

الكـــبرى، وذلك لنقل المركز المديني لإسرائيل من تـــل أبيب إلى القدس الكبرى (Arafeh, 2016).

ثالثًا: هذا المشروع الاستيطاني الاستعماري يســـتخدم أساليب متنوعة لفرض سيطرته، أولها ديمغرافية بمنع المقدسيين من الحصول على الجنسية الإسرائيلية بأعداد كبيرة، واعتبارهم حسب وثائق السفر التي تعطى لهم بمثابة «مواطنين أردنيين مقيمين في إسرائيل»، ومؤخرًا بمثابة «ســـكان غير مصنفين» حسب بعض وثائق الســـفر الأخيرة (Salem, 2018؛ سالم، 2018)، يضاف لذلك الإجراءات الديمغرافية لســـحب هويات إقامة المقدسيين في المدينة، والمشروع الجاري تداوله لإخـــراج (120– 140) ألف مقدسي إلى خارج القدس عبر تغيير حدود البلدية الإسرائيلية للمدينة وإخراج شعفاط وكفر عقب ومحيطهما من المدينة، كما ورد أيضًا في صفقة القرن.

إذًا، فإن الاقتلاع وما يرافقه من بناء المستعمرات والإحلال لتغيير الموازين الديموغرافية هو الأداة الأولى المســـتخدمة، يرافقها أدوات أخرى مثل تهويـــد المكان والأرض والإقليم (مرغليت، 2011) والمشـــهد والفضاء، وأسرلة المؤسسات بطرد المؤسسات الفلسطينية من المدينة وإحلال المؤسســـات الإسرائيلية مكانها. وإغلاق القدس أمام الفلسطينيين من بقية مناطق فلسطين في الضفة والقطاع، مما يغيّب التواصل الاجتماعي والثقافي ويوجد فجوات تخلق خصوصيات مفروضة قسرًا. هذا ناهيك عن عزل المواقع المقدسية عن بعضها بعضًا، وذلك بزرع مســـتعمرات بين كل موقع وآخر وكذلـــك داخل حارات كل موقع، مما يؤدي إلى تفكيك المجتمعات المحلية المقدســـية ومنع التواصل الجغرافي بينها بحيث تصبح بمثابة جيوب منبوذة داخل مســـتعمرات متواصلـــة مع بعضها بعضًا، تحيـــط بالقرى والحارات الفلســـطينية وتضيّق الخناق على مســـطحاتها بحيث أصبحت هذه المواقع بمثابة «سجون مكتظة بالأجساد» كما كتبت نادرة كيفوركيان (كيفوركيان، 2015).

رابعًا: إن المشروع الاستيطاني الاستعماري المفروض قسرًا، لا يجري توسعه دون مقاومة سلبية (الرفض) وإيجابية (الفعل على الأرض). ومن مظاهر المقاومة السلبية رفض المشاركة

في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، حيث لا تزيد مشـاركة المقدسـيين عن (1 – 2 بالمئة) في كل دورة انتخابات بلدية إسرائيلية، وهنالك قلة التوجه لاسـتحصال الجنسية الإسرائيلية، حيـث وصل العدد إلى (20) ألفًا من الحاصلين على هذه الجنسـية مـن أصل (350) ألف مقدسي. وفي المقاومة الإيجابية هنالـك برامج تثبيت الصمود الهادئة الصامتة دون إثارة أي ضجيج إعلامي لتنمية المجتمعات المحلية المقدسية من أجل تعزيز الصمود وتثبيت الوجود، وهنالك البناء المكثف للمساكن دون ترخيص رغم المخاطر، وذلك ضمن معرفة المقدسيين بأن بلدية الاحتلال تسـتطيع هدم 150 بيتًا سنويًّا، لذا يبني المقدسيون أكثر من ذلك لتعزيز الوجود الفلسـطيني في المدينة رغم غياب التراخيص ومخاطر الهدم. وهنالك العودة المكثفة من المقدسيين الذين سـكنوا خارج القدس إليها لمنع سحب هوياتهم وتثبيت وجودهم في المدينة. وفي المقاومة المكشوفة يجد المرء الحمية في الدفاع عن الأقصى، ومنها معركة البوابات الإلكترونية عام 2017، والتـي انتهت بقيام الاحتلال بتفكيكهـا، وهبّة 2014 بعد حرق الطفـل محمد أبو خضير، والهبـة ضد إعدام الطالب المتوحد إيـاد الحلاق وهكذا، وأخيرًا وليـس آخرًا كان هنالك مظاهر التضامن المقـدسي في مواجهة وباء كورونا بالتعاون الذي لا نظير له لمشـافي المدينة وتطويرها لخطة مشتركة، وإنشاء التجمع المقدسي لمواجهة كورونا من أكثر من 80 مؤسسـة مقدسية، وتخصيص فندق السان جورج لاستقبال حالات الحجر الصحي، وتوزيع الطرود الغذائية، وقيام الأوقاف الإسلامية والمسيحية بإعفاء المستأجرين من إيجارات 2020، وهكذا.

هذه المقاومة لم تكن مفروشـة بالورود، ولم تكن ربحًا صافيًا نحو التحرر والاستقلال، فكل مـا فعلته هو تثبيت وجود المقدسـيين في مدينتهم، وفي المقابـل حقق الاحتلال عدة اختراقـات، فمن يريد العمل في المحامـاة أو أي مهنة فعليه أن يعمـل ذلك وفق القوانين الإسرائيلية وبالارتباط بالمؤسسـات الإسرائيلية، كما ينتسب العمال للهستدروت لتحصيل حقوقهم، ويحصل المقدسـيون على العلاج الصحي من خـلال صناديق مرضى إسرائيلية، وترتبط المشـافي الفلسـطينية أيضًا بصناديق المرضى هذه، كما سـيطرت مـدارس البلدية

والمعارف الإسرائيلية على القسم الأكبر من قطاع التعليم في القدس بعد أن أغلقت مديرية التربية والتعليم في القدس عام 2019، وقبل كل ذلك كان قد أغلق بيت الشرق في المدينة عام 2001، مما أنهى الوجود السياسي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، وأنهى مركزية القدس في العمل السياسي لفلسطين وحوّلها إلى رام الله. وفي السنوات الأخيرة تتصاعد المحاولات لتقسيم المسجد الأقصى مكانيًّا وزمانيًّا وللسيطرة التامة عليه، وتم إغلاق مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في القدس عام 2019، وتجري محاولات حثيثة لوقف نشاطات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في المدينة وإغلاق مدارس الوكالة فيها، وهكذا.

خلاصة هذا المدخل – الثاني – هي أن هنالك استيطانًا استعماريًّا يسعى منذ عام 1967 لاستئصال أي وجود فلسطيني بشري في المدينة، وكذلك استئصال كل التعبيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الوجود، من خلال خطة متدرجة وصلت اليوم إلى مرحلة الإعلان عن النية لإخراج 120 – 140 ألف فلسطيني من القدس، مع تخيير البقية بين الحصول على الجنسية الإسرائيلية، أو الانتقال إلى المناطق الفلسطينية، أو الحفاظ على وضع الإقامة في المدينة دون الاعتراف بفلسطينيتهم، كما ورد في صفقة القرن لعام 2020 .(Peace for Prosperity Plan, 2020).

هذه الخيارات الثلاثة كلها، إما تنزع هوية المقدسيين الفلسطينية (خياري التجنس بالجنسية الإسرائيلية أو البقاء في المدينة بوضع إقامة دون جنسية)، وإما تشترط الفلسطنة بالانتقال إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وهو ما فحواه اعتبار القدس على أنها غير فلسطينية، وأن الخيار الوحيد لتحقيق الفلسطنة يكون بالانتقال للعيش خارج القدس. بين هذه الخيارات يبدو خيار الحفاظ على الإقامة في المدينة هو الخيار الأقل سوءًا. صحيح أنه لا يعترف بفلسطينية المقدسيين، ولكنه في المقابل يبقيهم في مدينتهم. وقد لا تتيح السياسات الإسرائيلية اللاحقة التي بدأت تتكشف حتى هذا الخيار في إطار سياساتها للإجهاز الكامل على الوجود الفلسطيني في المدينة، ويعني ذلك في المقابل ضرورة بلورة إستراتيجية فلسطينية

لتثبيت وجود المقدسيين في مدينتهم بوصفه الرافعة للحفاظ على فلسطينية القدس، حتى لو لم تعترف إسرائيل بذلك.

يعني ما سبق أنه دون إنهاء الاستيطان الاستعماري في القدس، فإن السلام لها ولفلسطين لن يكون ممكنًا، يعزز ذلك وصول المقاربة الوظيفية لإدماج الفلسطينيين في النظام الإسرائيلي قد وصلت إلى طريق مسـدود رغم اسـتمرار تكيف بعض الأطراف الغربية معها وتكيف بعض العرب معها عبر ما سمّي بـ «اتفاقات أبراهام» لعام 2020.

مدخل رقم (3): حصيلة الأطروحة ونقيضها: المدخلان (1) و(2)

قام فهم الغرب لاتفاقية أوسـلو على جانبين: الأول، هو تأجيل بحث موضوع القدس إلى مفاوضـات المرحلة النهائية، وجعـل الانتقال إلى الوضع النهائـي مرهونًا بـ «الاتفاق التفاوضي» عليه، أي منح إسرائيل حق القول الفصل بشـأن هذا الاتفاق، لاسـيما في ظل رفض الغرب لممارسـة أي ضغط عليها، وتأجيل بحث موضوع الاستيطان الاستعماري في القدس وكل فلسطين المحتلة عام 1967، واقترن ذلك بالحصول على تعهد إسرائيلي بالحفاظ على بقاء وعمل المؤسسات الفلسـطينية في المدينة، وذلك وفق رسالة شمعون بيرس وزير خارجية إسرائيل عام 1994 إلى يوهان هولست وزير خارجية النرويج آنذاك (رسالة بيرس لهولست، مجلة الدراسات الفلسطينية).

عنى ذلك إحلال المقاربة/ المدخل المدني الوظيفي، مكان المقاربة / المدخل الثاني (مدخل إنهاء الاستيطان الاسـتعماري) وتأجيل المدخل الثاني ليجري حله من خلال المفاوضات، وذلـك عبر مفاوضات الحل النهائي. وفي إطار ذلك تـمّ غربيًّا اعتماد المفاوضات بوصفها الوسـيلة الوحيدة لتحرير القدس من الاسـتيطان الاسـتعماري، وهي وسـيلة غير ممكنة لحل مشكلة استيطان اسـتعماري يقوم على الاقتلاع. وكان هذا التوجه بديلًا عن المقاومة، وتم انتظار موعـد تلك المفاوضات التي كان يجب أن تنتهـي في أيار عام 1999 كما نصت الاتفاقيات. وقد مر ذلك الموعد دون اتفاق، ثم كانت مفاوضات المرحلة النهائية في كامب ديفيد عام 2000 وفي طابا مطلع عـام 2001، انتهت كلها وكذلك ما تلاها من مفاوضات

بالفشل. وبالنسبة للقدس لم يطرح في تلك المفاوضات ما يلبي حقوق السيادة الفلسطينية على البلدة القديمة من القدس، وجرى طرح مسألة السيادة على ما تحت أرض الأقصى لإسرائيل، كما لم تستعد إسرائيل لإخلاء المستعمرات من القدس الشرقية، بل طرحت تقسيم القدس الشرقية بين الطرفين فيما تبقى القدس الغربية ملكًا خالصًا لإسرائيل دون حتى بحث موضوع الحقوق والملكيات الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها وتدميرها في القدس الغربية، كما طالب فيصل الحسيني، الذي اعتبر أن المفاوضات يجب أن تشمل القدس كلها الشرقية والغربية وليس القدس الشرقية فقط (يُنظر: Clinton Parameters؛ الحسيني، 1994).

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا (انظر/ ي ملخصًا لها كتبه المبعوث الأوروبي موراتينوس في المراجع بالإنكليزية أدناه) أدركت إسرائيل أن مساعيها لتدجين الجانب الفلسطيني لقبول مطامعها الاستيطانية الاستعمارية بما في ذلك في القدس هو أمر غير ممكن، لذلك بدأت على الفور منذ عام 2001 باتخاذ إجراءات معاكسة لتعهداتها السابقة المدنية والوظيفية بشأن القدس، فقامت في ذلك العام بإغلاق بيت الشرق، واستمرت إجراءاتها حتى وصلت اليوم إلى إغلاق كل المؤسسات الفلسطينية في المدينة وإلى درجة منع أي تعبير فلسطيني في المدينة، بما في ذلك رفع العلم الفلسطيني الذي بات من يرفعه يتعرض للعقاب. أي إنه منذ عام 2001 شهدت القدس انقلابًا إسرائيليًّا كاملًا على مقاربة أوسلو، مما عنى أيضًا أنه حتى المدخل المدني الوظيفي لم يعد يحظى بالموافقة الإسرائيلية التي ترمي لتحقيق معادلة صفرية في المدينة، تهدف لنفي الوجود الفلسطيني نفيًا كاملًا من المدينة.

منذ عام 2001 وحتى اليوم، مر اثنان وعشرون عامًا، لم تقدم خلالها خطة شاملة معاكسة لذلك، ومع ذلك لم ينهزم المقدسيون الذين استمروا في الصمود والمقاومة، كما أوضح كاتب هذه السطور مراحلها في العددين الثالث والحادي عشر من مجلة المقدسية (سالم، 2019؛ سالم، 2021).

المراجع:

- الحسيني، فيصل (1994) في: الملتقى الفكري العربي. تصورات حول مستقبل القدس. القدس.
- السكاكيني، خليل. (1913). النهضة الأرثوذكسية. القدس.
- أريئيلي، شاؤول (5 حزيران 2020) «فشل معروف مسبقًا: يجب التعلم من ضم شرقي القدس». هآرتس. ترجمة مركز الناطور/ https: / /natourcenters.com
- سالم، وليد (5 أيار 2020). «المقدسيون بين تأسرل مستحيل وفلسطنة محجورة». www. akhbarelbalad.net
- سالم، وليد (2018). المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية. القدس: مركز أكت للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات.
- سالم، وليد (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي وبناء السيادة من أسفل». مجلة المقدسية: العدد الثالث. ص: 141 – 169.
- سالم، وليد (صيف 2021. «هبة القدس: الآفاق والمعاني». مجلة المقدسية: العدد الحادي عشر. ص.17 – 33.
- شعبان، إبراهيم (2011). القدس في قرارات الأمم المتحدة. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- مارغليت، مائير (2011). إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- مجلة الدراسات الفلسطينية (2001). «رسالة شمعون بيرس ليوهان هولست»، مجلد 52، عدد 48.

English References

- Arafeh, Nur (28 7. 2016). «Which Jerusalem: Israel`s Little Known Master Plans». www.al – shabaka.org
- Clinton, Bill (2001). «President Clinton's Parameters for a Comprehensive Agreement between Israelis and Palestinians». https: / /www.un.org /
- Kevorkian, Nadera (2015). Security, Theology, Surveillance and the Politics of Fear. Cambridge University.
- Moratinos, Miguel (2001) «Moratinos Non Paper on Taba Negotiations». https: / / www.un.org /
- Salem, Walid (May 2018). «Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context

of Israeli Settler Colonialism» Journal of Holy Land and Palestine Studies, Vol.17 No..

– ==== (June 2017). « The Centrality of East Jerusalem in the Palestinian National Struggle 1967 – 1987». https: / /thisweekinpalestine.com /

– The White House (2020). Peace to Prosperity. www.whitehouse.gov

– Vatican News (2019). «Jerusalem: A City for All». https: / /www.vaticannews.va / en.html